

Distr.
GENERAL

A/52/7/Add.10
27 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البندان ١١٦ و ١٥٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترنات

تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناطق تركيزها

التقرير الحادي عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناطق تركيزها (A/52/758)، الذي طلبه اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨، وأيدتها في ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. خلال النظر في التقرير، اجتمعت اللجنة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وغيره من ممثلي الأمين العام.

٢ - ومطلوب من الأمين العام، كما هو مبين في الفقرة ٣ من تقريره المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ أن يقدم، في نهاية آذار/مارس ١٩٩٨، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تقريرا مفصلا آخر عن حساب التنمية يحدد فيه مدى استدامة هذه المبادرة، وطرائق تنفيذها، والمقاصد المحددة ومعايير الأداء ذات الصلة باستخدام تلك الموارد.

٣ - وفيما يتعلق بالتقرير قيد النظر، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوضحت في تقريرها الأول^(٢) ولا سيما الفقرة ٣٠ (ج)، أن الاقتراح القائل بتحفيض الثلث في النفقات الإدارية، كما ورد في تقارير الأمين العام الثلاثة ذات الصلة (A/51/829 و A/51/873 و A/51/950)، يحتاج إلى متابعته بتقرير مفصل:

(أ) يحدد النفقات الإدارية والتكاليف "الخارجية عن البرامج":

- (ب) يدعم بواسطة تبرير تقني سليم الادعاء بأن هذه النفقات تشكل ٣٨ في المائة من الميزانية:
- (ج) يشير الى خطة ملموسة وجدول زمني للإدخال المرحلي لهذا التخفيض كل سنة حتى نهاية عام ٢٠٠١:
- (د) يشير الى التدابير التي ستتخذ لإحداث التخفيض، مثل التوحيد، دمج وحدات الأمانة، تبسيط العمليات:
- (ه) يشير الى أثر تخفيض كهذا على خدمات الدعم والخدمات الأخرى المقدمة للبرامج ولعمليات الأمم المتحدة وكيف يمكن ضمان ألا يكون لهذه الخدمات آثار ضارة على قدرة هيئات الأمم المتحدة على المراقبة والإشراف:
- (و) يصف الإجراءات التي ستتخذ في إعادة استخدام الوفورات وفي تحديد كيفية صرف هذه الوفورات."

تعريف التكاليف "غير البرنامجية" وتحديد النسبة المئوية للتکاليف غير البرنامجية من الميزانية

٤ - ترى اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ (A/52/758) يعييه الافتقار إلى مفهوم واضح لما يشكل طابع الأنشطة المملوكة من الميزانية العادية. فلا يمكن بداية تطبيق مفهوم "غير البرنامجي" ذاته في سياق الميزانية العادية للأمم المتحدة، نظراً لأن القاعدة ٥/٥ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم تنص على أن "تبرمج جميع الأنشطة التي يطلب لها موارد في الميزانية البرنامجية المقترحة". وفضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأنشطة المملوكة من الميزانية العادية هي إلى حد كبير أنشطة ذات توجه خدمي. وفي هذا السياق، يبدو من الصعب تبرير التسمية الواردة لعدد من الأنشطة في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام .

٥ - وعلى فرض القبول بالتعريف المقدمة في تقرير الأمين العام للتکاليف "البرنامجية/غير البرنامجية"، فإن منهجية الحساب المتبعه لبيان أن هذه التكاليف تمثل ٣٨ في المائة من الميزانية البرنامجية تشوبها فيما يبدو عيوب خطيرة. فأساس الحساب البالغ ٤ ٢٣٠ مليون دولار مستمد من إجمالي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة الستينيات ١٩٩٦-١٩٩٧ وهو ٦٨٧,١ مليون دولار. بيد أن اللجنة تشير إلى أن مستوى الإنفاق الإجمالي لفترة الستينيات ١٩٩٦-١٩٩٧ الذي ووفق عليه في قراري الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ و ٢١٥/٥٠ المؤرخين ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ كان ٦٠٨ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، وجدت اللجنة الاستشارية أنه برغم اقتطاع الصيانة/التشييد والمصروفات الخاصة من أساس الحساب (انظر المرجع نفسه،

الفقرة ١٦)، فقد استخدمت بعض عناصر الدعم الإداري المتصلة بهذا الإنفاق خصماً من الأساس المخض من أجل استخلاص النسبة المئوية العامة للتکاليف غير البرنامجية؛ وهذا أمر غير سليم من الناحية الفنية.

٦ - وتدى الافتراضات المتعسفة المستخدمة لحساب التکاليف غير البرنامجية الى تفاقم المشاكل المتمثلة في التعريف غير العملي للتکاليف غير البرنامجية والأساس الخاطئ لحساب. ومن الأمثلة على ذلك، الكيفية التي تعالج بها تکاليف خدمات المؤتمرات والإعلام في الفقرات ١٣ و ١٤ و ٣٦ إلى ٤٠ من تقرير الأمين العام. فهذا العنصران وحدهما يمثلان معاً ما يزيد عن ٥٠ في المائة من الوفورات المتوقعة في العام. ويفترض فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات، أن نحو ٢٥ في المائة منها مكرس لكيانات غير برنامجية، معظمها في القطاع الإداري ... بصورة رئيسية في المقر، من أجل عدد من هيئات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإدارية (اللجنة الخامسة، ومجلس المعاشات التقاعدية، واللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية، وللجنة الخدمة المدنية الدولية، ومجلس مراجعي الحسابات، الخ) (المراجع نفسه، الفقرة ١٣). بيد أن التقرير لا يقدم تبريراً فنياً لتحديد النسبة بـ ٢٥ في المائة. وبالنظر الى الطابع ذي التوجه الخدمي لكثير من أنشطة المنظمة المملوكة من الميزانية العادلة (انظر الفقرة ٤ أعلاه)، فإن اللجنة الاستشارية ما زالت غير مقتنعة بأن النسبة المئوية التي تم التوصل اليها ليست مجرد اختيار اعتباطي. وفضلاً عن ذلك، يفترض أيضاً، لأغراض الدراسة، ثبات حصة خدمات المؤتمرات التي تعزى الى التکاليف غير البرنامجية عند نسبة ٢٥ في المائة طوال فترة العملية (انظر A/52/758، الجدول ١) رغم أن مجموع الجانب غير البرنامجي للتکاليف خدمات المؤتمرات من المفترض أن يتقلص على مدار هذه العملية.

٧ - وفيما يتعلق بالإعلام، يبدو أيضاً أن الافتراضات يعززها الأساس الفني. ففي الفقرتين ٤ و ٤٠ من تقرير الأمين العام، يشار الى أنه استناداً الى تحليل المهام الحالية، فإن ١٠٠ في المائة من تکاليف المكتب مدرجة بوصفها تکاليف غير برنامجية، وأنه من المتوقع، من أجل تخفيض "النفقات غير البرنامجية"، أن يعاد تدريجياً توزيع موارد مكتب الاتصالات وشئون الإعلام لتمويل البرامج الفنية. ولا يقدم لهذا التحول أي تفسير مقنع. وتشير اللجنة الاستشارية الى أن برنامج عمل إدارة شئون الإعلام السابقة يدعم الى حد كبير إيجاد تفهم واع لأهداف الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك أنشطتها الفنية؛ ومن ثم، يتذرع الدفاع عن الافتراض القائل بأن أنشطة إدارة شئون الإعلام غير برنامجية. وفي هذا الصدد، تشیر اللجنة الاستشارية الى ما أدى به الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (A/52/455)، الفقرة ٨) بشأن المسائل المتصلة بالإعلام التي جاء فيها أن "هذا يعكس الأهمية التي أعلقها على دور الاتصال، ليس على اعتبار أنها تؤدي مهمة داعمة ولكن باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الجوهري الذي تضطلع به الأمم المتحدة" (A/52/455، الفقرة ٨). ورغم ذلك، إذا بدا من المستصوب إجراء مزيد من التغيير لمناطق تركيز الأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة، فينبغي الاستطلاع بهذه العملية بشكل منفصل عن العملية المتصلة بتحديد الوفورات المحتملة التي قد تنشأ عن الأخذ بتدابير الكفاءة في مختلف مجالات عمليات الأمانة العامة.

- ٨ - وتخليص اللجنة الاستشارية الى أنه بسبب المشاكل التي سبق وصفها. لم يقدم ما يثبت أن النفقات الإدارية تشكل ٣٨ في المائة من الميزانية البرنامجية، كما لم يبين أن تخفيض الثالث في النفقات الإدارية سيحقق وفورات تراكمية قدرها ١٩٥ مليون دولار. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن تحقيق الهدف البالغ ١٩٥ مليون دولار، حتى لو قبلت المفاهيم والمنهجية الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ (A/52/758)، نظراً لأن الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨، شأنها شأن الميزانية المعتمدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (انظر الفقرة ٥ أعلاه)، أقل من الميزانية المبينة في تقرير الأمين العام.

- ٩ - وفي هذا الصدد، من المهم ألا يغيب عن الذهن أن تكاليف الموظفين تمثل ما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من الميزانية العادلة للأمم المتحدة؛ وكما ثبتت التجارب الأخيرة، لا مناص من أن تؤثر وفورات بالحجم المشار اليه في تقرير الأمين العام على مئات الوظائف. ومن ثم، فالمسألة التالية التي يتعين تناولها هي ما إذا كانت تدابير الكفاءة المتواخة في التقرير ستكتفي للسماح بتحرير وإعادة توزيع وظائف وموارد بالحجم الذي يتوقعه التقرير قيد النظر.

التدابير المتعلقة بتحقيق الكفاءة والآثار التي ترتبها

١٠ - ترحب اللجنة الاستشارية بتحقيق الكفاءة بقدر أكبر. وكما ورد في الفقرة ١٣ من الفصل الأول من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨^(٢)، أبدت اللجنة الاستشارية باستمرار انشغالها بتحقيق الكفاءة بقدر أكبر وبالتبسيط والإصلاح اللازمين لتحقيق ذلك الهدف. بيد أنها تجد أن التدابير الواردة في الفقرات ١٨ إلى ٣٤ من تقرير الأمين العام ليست مفصلة بقدر كاف ولا محددة بما يكفي للاستجابة للطلبات الواردة في الفقرة ٣٠ (ج) '٤' و '٥' من تقريرها الأول. وعلاوة على ذلك، كان يتعين تحديد الخطوط الفاصلة في ضوء التدابير المتواخة للمستقبل والتدابير المدرجة بالفعل في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨.

١١ - وهناك مشاكل أخرى أيضاً. فعلى سبيل المثال، تلاحظ اللجنة من الفقرة ٣٩ والجدول ٢ من التقرير أن الوفورات التي تعزى إلى خدمات المؤتمرات وقدرها ٣٥,٥ مليون دولار و ٢٨ مليون دولار من المزمع تحقيقها في تخفيضات التكاليف غير البرنامجية لفترتي السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤، على التوالي. بيد أن التفسيرات الواردة في الفقرات ٣٦ إلى ٣٨ من التقرير، لا تؤيد هذه الإسقاطات. وقد أشير، على سبيل المثال، إلى أن التخفيض الذي ينتظر أن تتحققه الأمانة العامة في حجم الوثائق بنسبة ٢٥ في المائة مع نهاية عام ١٩٩٨ لن يترجم مباشرة إلى وفورات كبرى في خدمات المؤتمرات (A/52/758). وذكر أيضاً أنه ستتوقف التخفيضات في التكاليف على مستوى نشاط الأجهزة الإدارية والمالية، وأنه، من المتوقع أيضاً تحقيق وفورات نتيجة لنواحي التقدم التكنولوجي وتحسين الإجراءات، (المراجع نفسه، الفقرة ٣٧). ومع ذلك، لم ترد تعليلات أو مؤشرات أداء مرضية دعماً لهذه الأهداف. ومن قبيل ذلك، مثلاً، فيما يتعلق بعدد الاجتماعات المقرر عقدها خلال فترتي السنتين المقبلتين والتكاليف المتوقعة لكل اجتماع، وكذلك الوفورات التي قد تتحقق في الوظائف الأكثر تكلفة مثل التحرير والترجمة.

١٢ - وفيما يتعلق بمسائل الوفورات في خدمات المؤتمرات، في الفقرة ٤ والجدول ٢ من تقرير الأمين العام، أشير إلى أن توادر الاجتماعات الحكومية الدولية ومدتها في مجال الإدارة والمالية والوثائق الازمة لها ما برحت في ازدياد. وإذا خفضت هذه التكاليف، من المقدر تحقيق وفورات تبلغ حوالي ٢٢ مليون دولار بوصفها مساهمة من الدول الأعضاء خلال فترتي السنتين المقبلتين. (المرجع نفسه، الفقرتان ٤ و ٤٣) ولم تتلق اللجنة الاستشارية أي تفسير مرض فيما يتعلق بأساس التقدير. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك عنصراً بمبلغ ٢٢ مليون دولار قد أخذ في الحسبان بالفعل عند حساب الوفورات الأخرى في إطار خدمات المؤتمرات.

١٣ - وفضلاً عن ذلك، من الصعب أيضاً فهم الإسقاط المتعلق بخدمات المؤتمرات في إطار التكاليف البرنامجية الواردة في الجدول ١ من التقرير. ومن المتوقع أن تنخفض تكاليف خدمات المؤتمرات في إطار التكاليف البرنامجية من ٣٨٤,٨ مليون دولار في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٣١٥ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أي بنسبة ١٨ في المائة. بيد أنه في الفقرة ٣٧ من التقرير، أشير إلى أنه إذا استخدمت الموارد الإضافية التي ستتاح لأنشطة البرنامجية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لزيادة النواتج البرنامجية التقليدية - الاجتماعات والتقارير - سيؤدي ذلك إلى زيادة عبء العمل الملقي على عاتق خدمات المؤتمرات.

١٤ - وترى اللجنة أنه ينبغيمواصلة بذل الجهود لتبسيط وترشيد النظم والإجراءات، ومن قبيل ذلك الإعلانات العامة للنوايا المجملة في الفقرات ١٨ إلى ٣٤ من تقرير الأمين العام، حيث سترتب أثراً إيجابياً على كفاءة جميع أنشطة الأمانة العامة. وقد تؤدي هذه، بدورها، إلى تحقيق وفورات في جميع أبواب الميزانية البرنامجية، وبخاصة إذا كانت تدابير تحقيق الكفاءة مصحوبة بتعزيزات لنظم المعلومات القائمة على الحاسوب، فضلاً عن تدريب الموظفين بشكل متواتر ومكثف. وترى اللجنة، مع ذلك، أنه فيما يتعلق بالتغييرات في الأنظمة والقواعد المالية والنظامين الأساسي والإداري للموظفين، يجب تناول المسألة بعناية، من أجل المحافظة على المستوى المطلوب من الضوابط المالية والإدارية في المنظمة. وينبغي تحديد التغييرات الأخرى في النظم والإجراءات المذكورة في الفقرات ٢٠ إلى ٢٧ من التقرير تحديداً واضحاً، مع بيان ما تم إنجازه وما سيتم إنجازه في كل فترة سنتين والوفورات التي تتحقق بالفعل نتيجة ذلك. وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق باسترداد تكاليف الخدمات المقدمة لأنشطة المملوكة من خارج الميزانية (المرجع نفسه، الفقرات ٢٨ إلى ٣٠)، ترى اللجنة أن هذا يمكن أن يمتد أيضاً ليشمل المنظمات غير الحكومية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها^(٣).

١٥ - وتنبه اللجنة إلى ضرورة اتخاذ خطوات لكفالة ألا تمس الوفورات في العمليات الإدارية والتنظيمية للأمانة العامة بقدرة المنظمة على تقديم الخدمات المأذون بها في هذين المجالين. وقد سبق أن أشارت اللجنة إلى أنه ستحقق وفورات حقيقة من تطبيق تدابير تحقيق الكفاءة إذا خفضت التكاليف مع المحافظة على مستوى و نوعية الخدمات أو زيادة تحسينها^(٤).

كيفية البدء

١٦ - كما يتضح من الفقرات أعلاه، لا يوفر التقرير الوارد في تقرير الأمين العام A/52/758 أساسا عمليا للبدء في تنفيذ التدابير المتعلقة بنقل الوفورات الناتجة عن الكفاءة إلى حساب التنمية على النحو الذي أقرته الجمعية العامة. وتمثل الخطوة التالية الواضحة في طلب تقديم تقرير آخر. بيد أنه في هذه المرحلة، تمثل الطريقة العملية إلى حد أبعد للمضي نحو تحقيق أهداف الإصلاح - أمم متحدة أكثر كفاءة وإنتجاجية - في أن يوضع جانبا انشغال بالمفهوم والنظرية (بما في ذلك ما يشكل التكاليف البرنامجية وغير البرنامجية) مع التركيز على إجراءات لاستبطاط تدابير جديدة محددة لزيادة كفاءة الأمم المتحدة وتأكيد النتائج الناشئة عن تنفيذ التدابير الجديدة فضلا عن التدابير التي بدأت قبل الممارسة الحالية.

١٧ - وفي المرفق لهذا التقرير، توصي اللجنة الاستشارية بوضع جدول زمني للتنفيذ التدريجي للخطط الرامية إلى تحقيق الكفاءة بقدر أكبر ونقل الوفورات ذات الصلة إلى حساب التنمية. وكما يتبيّن من الخطة المجملة في المرفق، سيتعين على الأمانة العامة أن تتحرك على أساس مبادرات مقتربة محددة يفترض إبلاغ الدول الأعضاء بها مقدما. ولتجنب الارتباك الذي اتسمت به الممارسات السابقة^(٤) ينبغي بيان النتائج الفعلية للمبادرات المتعلقة بتحقيق الكفاءة على النحو الذي يرضي الجمعية العامة قبل الموافقة على إمكان نقل الوفورات ذات الصلة.

١٨ - وفي هذا الإطار، فمن المهم ألا يغيب عن البال أنه تمشيا مع الفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء، فإن هذه الميزانية ليست ميزانية تخفيض بل ميزانية إعادة توزيع. وسيظل مبلغ الميزانية بأكمله والتقييمات ذات الصلة هي نفسها سواء قبل إعادة التوزيع أو بعدها. وينبغي أن تشكل الاقتراحات بشأن تدابير الكفاءة جزءاً متميزاً من تقرير الأداء وتعالج بمعزل عن المعلومات المتعلقة بالتغييرات المتصلة بتقلب سعر العملة والتضخم. وبالتالي فإن الوفورات من تقلبات سعر العملة وآثار التضخم لن تكون متاحة لنقلها إلى حساب التنمية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الخسائر الناتجة عن خفض في المبالغ التي كان يمكن توافرها من خلال وفورات الكفاءة.

١٩ - ومن رأي اللجنة الاستشارية أنه ثمة حاجة إلى المضي قدما على نحو منظم ووضع إجراءات لضمان تحقيق تدابير كفاءة ملموسة ووفورات محددة. وعلى نحو مماثل، ثمة حاجة إلى تحسين عملية تحديد الوفورات المحتملة في جميع أبواب الميزانية البرنامجية. ومن المفترض أن تزداد خلال تنفيذ الميزانية، نتيجة القضاء على ازدواج المهام وتحقيق زيادات حقيقة في الإننتاجية ناجمة عن تدابير الكفاءة مثل تنفيذ أساليب عمل وابتكارات تكنولوجية أفضل. وتشير اللجنة إلى التعليقات التي أبدتها في الفقرة ٥ من الفصل لأول من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترنة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(٢) وتنوي العودة إلى مسألة تحسين الإبلاغ عن الأداء في أقرب فرصة.

٢٠ - وتشق اللجنة في أنه سوف توكل لجميع مدراء البرنامج المسؤولية عن الزيادة في الكفاءة كل في مجاله. ولا ينبغي أن تقتصر تلك المبادرات على الإدارات والمكاتب في المقر وحسب، بل تمتد لتشمل كذلك اللجان الإقليمية والمكاتب الميدانية.

٢١ - وينبغي أن يطلب من كل إدارة أو مكتب وضع اقتراحات محددة ترمي إلى تحسين الإنتاجية إلى جانب وضع استطلاع عن الوفورات المحتملة، مع تقديم تلك الاقتراحات كجزء من عملية صياغة الميزانية. وينبغي لمدراء البرنامج ضمان تقييم زيادات الكفاءة كميا خلال تنفيذ الميزانية فيما تتعكس في تقارير الأداء ذات الصلة وإعادة توزيعها بعد ذلك (انظر المرفق أدناه). وتكون إدارة التنظيم الإداري مسؤولة عن ضمان الامتثال للمتطلبات السابقة الذكر، وكذلك عن صياغة حواجز لتدابير الإنتاجية على نطاق الأماكن العامة بأسرها.

تشغيل حساب التنمية

٢٢ - سوف يتعين أن تعالج مسألة الوفورات التي يمكن أن تترافق خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على نحو منفصل عن الاقتراح المشار إليه آنفا. وتشير اللجنة إلى أن الأمين العام قدر في تقريره المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (A/52/303، الفقرة ١-٣٤) أن الآثار المترتبة على برنامج الإصلاح الذي تقدم به، على نحو ما تناوله التقرير، سوف تصل إلى تخفيض قدره ٧٠٠ ٧٠٢ ٧٠٢ دولار فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة. وطلب الأمين العام رصد هذا المبلغ لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨، مشيرا إلى أنه ستقدم إلى الجمعية العامة في مرحلة لاحقة مقترنات فيما يتعلق بتشغيل الحساب. ولاحظت الجمعية في قرارها ٥٢/٢٢٠، أن الترتيبات والإجراءات لاستخدام حساب التنمية لم توضع بعد، ودعت الأمين العام إلى تقديم تقرير عن هذه المسألة قبل نهاية آذار/مارس ١٩٩٨ (انظر أيضا الفقرة ٢ أعلاه). وقررت الجمعية العامة أيضا أن تنقل إلى حساب التنمية مبلغ ٣٦٢ ٠٠٠ دولار، تم توفيره نتيجة إلغاء المجلس الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة. وستقدم اللجنة الاستشارية اقتراحاتها وتوصياتها بشأن تشغيل حساب التنمية بعد أن تلقي التقرير المذكور أعلاه من الأمين العام.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٧ (A/52/7)، الفقرة ٢٠ (ج).
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٧ (A/52/7).
- (٣) انظر A/52/7 (الفصل الثاني، الباب الرابع)، الفقرة رابعا ١١ و ٣١/DP/1997، الفقرة ٣٦.
- (٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٧ (A/52/7)، الفصل الأول، الفقرات ١٣ - ٢١.

المرفق

مراحل خطة تحويل وفورات الكفاءة إلى حساب التنمية

خريف ١٩٩٨

١ - نظراً إلى أن الميزانية البرنامجية لفترة الستين ١٩٩٩-١٩٩٨ أصبحت قيد التنفيذ بالفعل، ينبغي للأمين العام، كتدبير انتقالي، أن يقترح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تدابير محددة لعام ١٩٩٩، تضاف إلى التدابير الواردة بالفعل في الميزانية البرنامجية لفترة الستين ١٩٩٩-١٩٩٨، مشفوعة بإسقاط للفورات ذات الصلة. وفي كانون الأول/ديسمبر، ينبغي أن يتضمن التقرير الأول عن الأداء لفترة الستين ١٩٩٩-١٩٩٨ معلومات عن الوفورات الممكن تحقيقها بالفعل خلال عام ١٩٩٨ والمطلوب نقلها إلى حساب التنمية.

ربيع ١٩٩٩ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠

٢ - تمشياً مع الممارسة الحالية، يشرع الأمين العام في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بحساب تكاليف البرامج التي أذنت بها الجمعية العامة ضمن التقدير الأولي للموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة في عرض الميزانية. ويقدر الأمين العام لكل باب بعبيه من أبواب الميزانية البرنامجية مستوى الاعتماد المطلوب لتنفيذ البرنامج التي أذنت بها الجمعية العامة ويضع إسقاطاً للفورات المحتملة التي يمكن أن تنتج عن تحقيق زيادات في الإنتاجية.

٣ - ومن رأي اللجنة الاستشارية، أنه يمكن تحقيق الوفورات، نتيجة تحقيق زيادات في الإنتاجية من تنفيذ أنشطة الدعم غير المرتبطة مباشرة بأداء البرامج الفنية وأيضاً من أداء البرامج الفنية. وفي باب حساب التنمية من الميزانية، ينبغي للأمين العام تقديم موجز عن الاقتراح بتلخيص موارد الأموال المحتملة، والمجموع المنسقط للفورات التي يمكن تحويلها إلى حساب التنمية. وسوف تستعرض اللجنة الاستشارية تقرير الميزانية المقدم إلى جانب أهداف الوفورات المنسقطة خلال دورتها في فصل الربيع، وستبين للجمعية العامة، ما ترى إمكانية أو عدم إمكانية تحقيقه. وسوف توصي اللجنة بأن تشير الجمعية العامة، في قرار اعتماد الميزانية إلى الوفورات المنسقطة المحتملة المزعمع تحويلها إلى حساب التنمية نتيجة تدابير الكفاءة. ومن ثم فعلى أساس النظر في تقارير الأداء، وعندما يثبت أن الوفورات الحالية قد تحققت مادياً، تقدم اللجنة توصيات لإعادة توزيع الاعتمادات للأغراض التي يقترحها الأمين العام.

٤ - ووفقاً للممارسة الراهنة في الميزانية، فإن مستوى الاعتمادات الذي يظل في أي باب من أبواب الميزانية إثر تقرير الأداء الأول سوف يهيئ الأساس لذلك الباب في الميزانية البرنامجية المقترحة التالية. وستشكل بالتالي المبالغ المتراكمة المنقولة إلى حساب التنمية لكل فترة سنتين قاعدة المواصلة لرصد اعتماد ما في إطار الباب ذي الصلة لحساب التنمية في فترات الستين اللاثنين.

خريف ١٩٩٩ - تقرير الأداء الثاني لفترة السنطين ١٩٩٩-١٩٩٨

٥ - يبيان الأمين العام نتائج المبادرات الملاحظة وأو المعتمدة حتى تاريخه، ويطلب نقل الاعتمادات إلى حساب التنمية. ويمكن ترحيل الأرصدة المتبقية في ذلك الحساب بتاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ إلى الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

خريف ٢٠٠٠ - تقرير الأداء الثاني لفترة السنطين ٢٠٠١-٢٠٠٠

٦ - يبيان تقرير الأداء للميزانية البرنامجية لفترة السنطين ٢٠٠١-٢٠٠٠ نتائج التدابير المتخذة حتى تاريخه ويطلب تحويل الموارد ذات الصلة إلى باب حساب التنمية.

٧ - وبداية من تقرير الأداء الثاني لفترة السنطين ٢٠٠١-٢٠٠٠، تستمر الدورة المبينة أعلاه لفترة السنطين ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
